اذ واه ماكثر سهام فال الاختصار لكونه مسايرجح تاره الى ماسبق
اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجح تاره اخرى اولكون المقام خليقا بابسط
مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الاوساط على ماسبق الى بعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللايقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل
الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قوله يا ربى شخت لكنه ايجاز
بالنسبة الى ماتقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمقام المنشب
ينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ مهما امكن فعلم
ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف
حرف النداء والاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى قوله اذا
قال الخميس نعم بحذف المسند فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم
وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما
مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله رب انى وهن العظم منى ويمكن
اعتبار هذا فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر
فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق
بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح بالاطلاق في
الاختصار على كونه اقل من عبارة المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص
باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن
الصواب وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد يحقق معانيها وتعرف

تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما والجواب ان المراد بعدم تيسر تحقيقه
انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب
على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد به انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا
لان ما ذكره السكاكى نص فيه ثم البنا على المتعارف المذكور والبسط
الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد
يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتهما لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والمقدرة على تادية المعنى
بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات
انما هى من ذات البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم
المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم من الحوادث اليومية يدل
بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا مفهوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على
المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما
هو بالنسبة الى البلغاء فقط فهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان
كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر بيانه من ذلك فى الابواب السابقة
فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال المعبر عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه او
زايدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا او لا والزايد اما ان يكون لفايدة
او لا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل
المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفايدة فالاول
المساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا
عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)